

السراج يدافع عن مساندة تركيا حكومته بالمرتزقة

الجيش الليبي يسقط ثاني طائرة تركية مسيرة جنوب طرابلس



الجيش الليبي يتوعد الميليشيات

العودة الآمنة للمدنيين الذين نزحوا جراء القتال، وفق ما أعلنت المنظمة الدولية للإنسان. وأفادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بأنها ستسهل عملية وقف إطلاق النار إلى جانب لجنة عسكرية تضم أعضاء من الطرفين. وجاء الإعلان بعد جولة ثانية من المحادثات العسكرية غير المباشرة التي جرت في جنيف، تحت رعاية الأمم المتحدة. وتهدف المحادثات التي تجري برعاية الموفد الأممي إلى ليبيا، غسان سلامة، إلى التوصل إلى وقف دائم للقتال الذي أسفر عن مقتل أكثر من ألف شخص ونزوح نحو 140 ألفاً منذ أبريل الماضي، بحسب الأمم المتحدة.

بعد إقلاعها من القاعدة التركية في "معيقة". وأضاف "تعتبر الغرفة هذه الأعمال من الأعمال العدائية الإرهابية التركية وخرقا للهدنة المعلنة بالمنطقة". وشدد المسماري على أن "أمر الغرفة يؤكد جاهزية وحدات الجيش الوطني للتعامل مع أي تهديد أمني يعرض أمن وسلامة العاصمة وقواتنا للخطر". وكانت الأمم المتحدة تخطط، الأربعاء، لعقد مباحثات سياسية تضم أعضاء من طرفي الصراع الليبي، بهدف العمل على إنهاء الحرب الدائرة منذ سنوات. وفي وقت سابق، قدم طرفا الأزمة الليبية مسودة اتفاق لوقف إطلاق النار تنص على أن تشرف الأمم المتحدة على

وسبق أن ندد الجيش الليبي بخرق ميليشيات الوفاق للهدنة، كما رصد أسلحة ومعدات عسكرية تركية وصلت إلى ميناء مصراتة البحري، إضافة إلى إعلانه استهداف جنود الوفاق الأتراك. وذكر موقع "بوابة أفريقيا الإخبارية" أن الجيش الوطني الليبي أسقط طائرة مسيرة تركية، الأربعاء، في محيط منطقة سوق الخميس جنوب العاصمة طرابلس. وهذه الطائرة هي الثانية التي يسقطها الجيش الوطني الليبي في غضون 24 ساعة. وكان اللواء أحمد المسماري، المتحدث باسم القائد العام للجيش الوطني الليبي "قد صرح، الثلاثاء، في مقطع فيديو عبر صفحته على فيسبوك بأن الطائرة المسيرة التركية أسقطت

الوفاق بالأسلحة والمرتزقة لإيقاف تقدم الجيش الليبي في معركته ضد الإرهاب. وفي العام الماضي، وقّع الطرفان اتفاقاً للتعاون العسكري ينتهك السيادة الليبية، وأرسلت تركيا بعدها قوات ومقاتلين من سوريا إلى ليبيا، لتعزيز حظوظ حكومة الوفاق في مواجهة الجيش الليبي. وقال وزير الخارجية الليبي، عبدالهادي الحويج، الأربعاء، "إن فائز السراج يختطف السلطة في العاصمة طرابلس". وحذر المسؤول الليبي في مؤتمر صحفي من أن "الميليشيات الإرهابية تحتل بيوت الليبيين في طرابلس". وأضاف الحويج "المرتزقة لا يهددون ليبيا فقط بل الدول الأوروبية والمجتمع الدولي بأسره".

حاول رئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج الدفاع عن التدخل التركي في ليبيا لتبرير دعمها لحكومته بالمرتزقة والأسلحة، فيما شككت روسيا في مدى نجاح وضمود الهدنة في ظل استمرار أنقرة في إرسال المقاتلين الأجانب إلى ليبيا.

وأضاف بوغدانوف أن "الهدنة التي تدعمها الأمم المتحدة في 12 من يناير صامدة بوجه عام". ودعا المسؤول الروسي كلا من المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، ورئيس حكومة الوفاق فائز السراج، إلى الالتزام بهذه المبادئ الأساسية. وتبذل الأمم المتحدة جهوداً لمنع انهيار المحادثات الليبية في جنيف، لكنها اصطدمت بتحريض تركيا حكومة الوفاق على رفض الحوار، فيما أبدى الجيش الليبي استياءه من التغلغل التركي في بلاده، مشترطاً انسحاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من المشهد الليبي وتطهير العاصمة من الميليشيات.

وسبق وأن عبر قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر عن استعداده لوقف إطلاق النار وفق شروط أهمها انسحاب المرتزقة السوريين والأتراك من البلاد وتوقف تركيا عن مد حكومة الوفاق في طرابلس بالأسلحة كخطوة عملية تعبر عن حسن نوايا الجيش تجاه الدفع نحو حل سلمي ينهي الصراع في ليبيا.

لكن حكومة الوفاق التي تدعمها تركيا بالأسلحة لتقوية ميليشياتها، تصر على خرق إطلاق النار وتنفيذ الأجندة التركية. وكان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قد صرح في وقت سابق، بأن بلاده تحارب قوات "الجيش الوطني الليبي" بقيادة المشير خليفة حفتر في ليبيا، مشيراً إلى "سقوط عدد من القتلى في الجانب التركي هناك". وفي اعتراف رسمي بالتدخل العسكري في ليبيا أشار أردوغان إلى أنه تفاوض مع رئيس حكومة الوفاق في ليبيا، وعقد الاتفاق معه، مضيفاً "جنودنا الأبطال وفرق من الجيش السوري يواصلون الكفاح في ليبيا ضد حفتر". ويرى متابعون أن التدخل التركي في الملف الليبي قد عقد مسار الأزمة الليبية أمام إصرار أردوغان على دعم حكومة

طرابلس - دافع رئيس حكومة الوفاق فائز السراج عن التدخل التركي في ليبيا، معتبراً أنه "تشرعي وحق سيادي"، وذلك في وقت ازدادت فيه تعقيدات الحلول السياسية لازمة العاصفة في البلاد بعد نشر قوات تركية ومرتزقة سوريين للقتال مع الميليشيات. وتزامن تصريحات السراج مع حديث روسي عن صعوبة تطبيق اتفاق الهدنة في ليبيا في ضوء استمرار تركيا الداعمة لميليشيات الوفاق في إرسال مرتزقة للقتال في طرابلس، وعدم تطبيق مخرجات مؤتمر برلين الأخير. وأعلن نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، أن روسيا تؤكد تقارير فريق خبراء مجلس الأمن بشأن نقل المسلحين إلى ليبيا بمساعدة من تركيا.

ميخائيل بوغدانوف

روسيا تؤكد نقل
مسلحين إلى ليبيا
بمساعدة تركيا

وقال بوغدانوف في كلمته في الغرفة الاجتماعية الروسية إن "نص مشروع القرار (الأمم المتحدة بشأن ليبيا) لم يذكر الإرهابيين والمقاتلين الأجانب، على الرغم من أن مجموعة من خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تبلغ بانتظام عن قتلهم (الإرهابيين) إلى ليبيا. نلاحظ أيضاً هذا، وهذا يحدث بمساعدة تركيا". وطالبت موسكو طرفي النزاع في ليبيا ببذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق السلام. ونقلت وكالة "تاس" للاثباء عن نائب وزير الخارجية الروسي قوله، الأربعاء، إن موسكو لا ترى مؤشراً على استعداد الطرفين المتحاربين في ليبيا لتنفيذ القرارات العسكرية والسياسية، التي تم التوصل إليها في مؤتمر في برلين في يناير الماضي.

الجزائر تستبعد
حظر الاحتجاجات
بسبب كورونا

الجزائر - قال مسؤول بوزارة الصحة الجزائرية، الأربعاء، إن حظر الاحتجاجات في البلاد أو تعليق السفر إلى إيطاليا ليسا مطروحين بعد تأكيد أول إصابة بفيروس كورونا في الجزائر لشخص إيطالي. وقال مدير قطاع الوقاية من الأمراض المعدية والسيطرة عليها، جمال فوار، في مؤتمر صحفي بالعاصمة الجزائرية إن السلطات تتابع حالة كل من كان على اتصال مع الرجل البالغ من العمر 61 عاماً. ووصل الرجل إلى الجزائر قادماً من ميلانو في شمال إيطاليا التي يتركز فيها تفشٍ للفايروس وسافر عبر العاصمة إلى منطقة ورقلة الجنوبية وهي مركز لصناعة الطاقة. ورداً على سؤال بشأن احتمال تعليق الرحلات أو حظر المظاهرات الأسبوعية الحاشدة التي تهنئ الجزائر منذ أكثر من عام قال فوار إن هذه الإجراءات ليست مطروحة. لكنه أضاف أن السلطات ستعزز إجراءات الرقابة على الطائرات التي تصل إلى الجزائر خصوصاً القادمة من إيطاليا. من جهته، كشف ممثل الصحة العالمية بالجزائر، نغسان بلا فرانسوا، الأربعاء، عن جاهزية الجزائر لإحتواء انتشار فايروس كورونا المتحور الجديد، مضيفاً أن "انتشار فايروس كورونا ليس مشكلة بلد واحد وإنما كل القارات". وكان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون أوصى بتوخي أقصى درجات الحيطة والحذر بعد الإعلان عن تسجيل أول حالة إصابة بفايروس كورونا في الجزائر.

أحزاب تونسية تشكك في وعود الفخفاخ

تأزم الوضع الاقتصادي ينذر بعودة الاحتجاجات

بقدر ما تضم حكومة
الفخفاخ من تنوع حزبي
يعكس التنوع السياسي
في البرلمان، بقدر ما يخشى
من عودة التجاذبات

الماضي، جمع أحزاباً من مختلف الأطياف السياسية في حكومته ولكنها ما زالت تختلف حول عدة سياسات اقتصادية، على غرار اختلافاتها الأيديولوجية. واختارت أحزاباً وازنة مثل "قلب تونس" صاحب الكتلة الثانية في البرلمان الاصطفائي في المعارضة، ما يعني ضعف الحزام السياسي لحكومة الفخفاخ. وقرّر قلب تونس عدم منح الثقة للحكومة المقترحة، مجدداً تأكيداً على انضمامه إلى صفوف المعارضة. وعلّل الحزب قبوله بتشكيله الفخفاخ بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب، والذي يتطلب حكومة في أقرب الإجمال، وكذلك بالوضع الإقليمي وخصوصاً التصعيد العسكري في ليبيا وتداعياته على تونس. وبقدر ما تضم حكومة الفخفاخ من تنوع حزبي يعكس التنوع السياسي والأيديولوجي في البرلمان، بقدر ما يخشى من عودة التجاذبات السياسية وانتقالها من البرلمان إلى المجالس الوزارية، خصوصاً وأن أمام التشكيلة الوزارية تحديات اقتصادية واجتماعية شكلت معضلة لم تتمكن الحكومات المتعاقبة على البلاد منذ ثورة 2011 من حلها أو حتى التخفيف من حدتها. وبين الفخفاخ في كلمته أمام البرلمان أنه "سننطلق في تعبئة الموارد المالية

يعلم أن موازنة 2020 غير قادرة على تحقيقها". وتتساءل مصادر سياسية تونسية عما إذا كان حكومة الفخفاخ ستعمر طويلاً، وسط الخلاف بين الأحزاب السياسية داخل البرلمان. واستبعد السياسي التونسي صبحي بن فرج في تصريح لـ"العرب" أن تكون للفخفاخ القدرة على تطبيق وعوده الإصلاحية. وعزا ذلك إلى تركيبة حكومته المتناقضة واختلاف الرؤى بين أحزاب الائتلاف الحكومي. وتوقع بن فرج أن تكون حكومة الفخفاخ بمثابة حكومة تصريف أعمال متواصلة. وأوضح بقوله "التحالف الحكومي هش وملء بالتناقضات ولن يساعد حكومة الفخفاخ على الاستمرارية". وإلياس الفخفاخ الذي كلفه الرئيس قيس سعيد بتشكيل الحكومة الشهر

التسع سنوات الماضية لم يحصل الإصلاح الاجتماعي الذي كان من المفروض أن يحصل بل زاد الوضع سوءاً حيث تفشّى الفساد وتدهورت قطاعات الصحة والنقل والتعليم". ولم تبتد أحزاباً تقّتها في قدرة الفخفاخ على الإيفاء بوعوده، ففما وصفها البعض مثل حزب ائتلاف الكرامة بـ"الوعود الانتخابية" شككت أحزاب أخرى في قدرتها على النجاح في الخروج من الضائقة الاقتصادية. ورات رئيسة الحزب الدستوري الحر، عبير موسى، التي اختارت موقع المعارضة أن الفخفاخ لا يستطيع إنقاذ البلاد بعقلية تسببت في انهيار التوازنات المالية في البلاد. وتابعت موسى "خطاب الفخفاخ لم يخرج عن اللغة الخشبية والعموميات والوعود الوهمية على الرغم من أنه

تونس - شككت أحزاب تونسية معارضة، في وعود رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ خلال عرضه على البرلمان، الأربعاء، برنامجه الحكومي وخططه الإصلاحية لإنقاذ البلاد من برائز أزمة اقتصادية خانقة. ولخصّ الفخفاخ أولويات حكومته التي وصفها بـ"حكومة الوضوح وإعادة الثقة للتونسيين" في ثمانين نقاط أساسية، وهي مقاومة الجريمة والعبث بالقانون، ومقاومة غلاء الأسعار، وتوفير متطلبات العيش الكريم، والتصدي للمحتكرين، وإنعاش الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار، وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفكيك منظومة الفساد. ومن بين الأولويات أيضاً، تعبئة الموارد المالية الضرورية للدولة لسنة 2020، والمحافظة على قيمة العملة الوطنية والحدّ من نسبة التضخم، والاهتمام بملف الحوض المنجمي والفسفات، وتسوية ملفات شغل عالقّة تتعلق بفئات عمال الحضائر والأساندة والمعلمين النواب. وقال الفخفاخ إنه ضمن برنامج عمل حكومته سبعة مشاريع وطنية كبرى، تتمثل في برنامج هيكلية لإصلاح الدولة واستكمال بناء اللامركزية وإصلاح منظومة التربية والتعليم والصحة العموميين، وتحقيق التحول الرقمي والنقل الطاقية وإصلاح المنظومة الفلاحية وإدماج طوعي ومعرّز لتونس داخل القارة الأفريقية. وتابع رئيس الحكومة المكلف "في جلسة لاحقة أمام البرلمان سنقدّم تفاصيل أكبر حول الخطوط العريضة لبرنامجنا والمشاريع التي عرضناها اليوم (الأربعاء)". وشدد على أنه "في



التحديات تصعب بحكومة الفخفاخ